تحديات النهوض بالاستثمار في العراق ـ الواقع والمعالجات

Challenges of promoting investment in Iraq - reality and solutions

Researcher. Majid Kazem Malami
M. Account Manager
economic circle
Iraqi Ministry of Finance
leoleo225533@gmail.com

ماجد كاظم ملامي
م. مدير حسابات
الدائرة الاقتصادية
وزارة المالية العراقية

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف إلى أنواع الاستثمار في العراق بنوعيه في القطاعين الحكومي و الخاص, وبيان نسب الانفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق التشغيلي في الموازنة , وايضاً التعرف على الاستثمار في القطاع الخاص والذي يعتمد عليه في قياس وضع البلد الحقيقي ونهجه ومسيرته , وكان مجتمع الدراسة وزارة المالية دائرة المحاسبة بالاعتماد على البيانات الاحصائية للسنوات من2004 لغاية 2022, فضلاً عن بيانات آخرى عززت الجانب العملي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي, وقد تم إتباع المنهج الوصفي والوصف التحليلي, وتوصل البحث إلى أن الإستثمار في القطاع الخاص بالمحصلة استثمار غير كفؤ بالرغم من الارتفاع التدريجي خلال فترة الدراسة لأسباب متعدد منها (التمويل , الموافقات , التحايل , الفساد الإداري والمالي...الخ) , وأن أجمالي الانفاق الاستثماري في الموازنة ضعيف مقارنة بالإنفاق التشغيلي, وان الاستثمار بشكل عام في القطاع الخاص بشقيه المحلي والاجنبي موجه نحو الاستثمار الاستهلاكي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، القطاع الحكومي، القطاع الخاص، معوقات الإستثمار.

Abstract:

The research aims to identify the types of investment in Iraq, both in the government and private sectors, and to show the proportions of investment spending compared to operational spending in the budget, and also to identify investment in the private sector, which is relied upon in measuring the country's real situation, its approach and its path. The study population was the Ministry of Finance Department. Accounting based on statistical data for the years from 2004 to 2022, in addition to other data that enhanced the practical aspect, obtained from the Central Bank of Iraq. The descriptive approach and analytical description were followed, and the research concluded that investment in the private sector is, in the end, an inefficient investment despite the gradual increase during The study period was limited for various reasons, including (financing, approvals, fraud,

Administrative and financial corruption etc.), and that the total investment spending in the budget is weak compared to operational spending, and that investment in general in the private sector, both domestic and foreign, is directed towards consumer investment.

Keywords: investment, government sector, private sector, investment obstacles.

المقدمة:Introduction

يعد الاستثمار اليوم أهم الأساليب في تطوير البلدان، وهو المرتكز في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والتي بدورها تضفي على البلدان الاستقرار والرفاه، وعند الرجوع إلى شكل وحجم الإستثمارات في العراق بعد عام 2003، نجد أن سبل تقدمه ضعيفة جداً قياساً بحجم الثروات والفرص الإستثمارية المتاحة، ويعزى هذا الضعف والتراجع إلى محددات عدة أهمها (النمو السكاني، الكفاية الحدية لرأس المال، التقدم التكنولوجي، معدلات الفائدة).

بالإضافة إلى أن هناك إدراكاً واسعاً بأن الكثير من المشاكل التي تواجهها بلدان كثيرة في أرجاء العالم بما فيها الفقر والتفكك الإجتماعي والفساد الإداري والمالي ناجمة عن عجز قدرات الدول كالمؤسسات العامة بإدارة الموارد العامة بشكل غير الكفوءة في القطاع العام من حيث المعرفة والمهارات وبواعث الالتزام وافتقارها على خلق بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص والافتقار إلى إستراتيجيات المعرفة والإبداع والتكنولوجيا.

ينقسم الاستثمار في العراق إلى نوعين الاستثمار الحكومي والاستثمار في القطاع الخاص، ويعد الإستثمار الحكومي إستثمار ممول من قبل الدولة، وفي هذا البحث سيتم التركيز على الإستثمار في القطاع الخاص الذي يعتمد عليه في قياس وضع البلد الحقيقي ونهجه ومسيرته بالإستثمار.

الإطار المنهجي

1- مشكلة البحث Research problem

يعد الإستثمار في أي بلد أحد أهم المؤشرات التي تقيس الإستقرار والرفاه عن طريق تحقيق تنمية مستدامة ومتجددة بجميع النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وفي العراق بعد عام 2003، نجد أن شكل وحجم الإستثمار ضعيف قياساً بحجم الثروات والفرص الإستثمارية المتاحة وتكمن إشكالية البحث بالتساؤلات التالية:

أ- هل أن تحديات النهوض بالإستثمار سببه الاستثمار غير المدروس متمثله بظاهرة الفساد الإداري والمالي؟

ب-هل أن الأموال المستثمرة موجه نحو الاستثمار الحقيقي (المحفز) أم نحو الإستثمار الإستهلاكي؟

ت- هل أن تعدد التشريعات المنظمة للإستثمار والتداخل بالصلاحيات أدى إلى ضعف الإستثمار؟

2-أهداف البحث:Research objectives

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الاستثمار في العراق على مستوى القطاعين العام (الحكومي) والقطاع الخاص والمتمثلة:

أ- التعرف على المرتكزات المعرفية للأستثمار الحقيقي والمعوقات التي تواجهه.

ب- ضعف التخطيط للمشروع التنموي الاستثماري في العراق.

ت- ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي كانت التحدي الأكبر للإستثمار في العراق.

ث- تسليط الضوء على المعوقات التي تحيل دون النهوض بالواقع الاستثماري في العراق.

3-أهمية البحث:The importance of research

لغرض النهوض بواقع الاستثمار الحالي ومحاولة توجيه لمواكبته مصافي الدول العالمية والاقليمية والتي لا يمكن أن تكون إلا من خلال الاستثمار الحقيقي والتنمية في جميع القطاعات ومنها الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى الاستقرار والرفاهية الإجتماعية والتي لا تتحقق مع وجود تحديات تواجه الاستثمار.

4-فرضيات البحث: Research hypotheses

أ- إن الإستثمارات في العراق موجهة نحو فرص إستثمارية غير مدروسة.

ب- إن الضعف في عدم التوجه نحو الإستثمار الحقيقي سببه الإستثمار غير المدروس.

المبحث الأول/الأطار النظري (ماهية الإستثمار)

1- تعريف الإستثمار: Definition of investment

هناك العديد من التعاريف التي تُبين مفهوم مصطلح الاستثمار في المصطلحات الاقتصادية العالمية، وهذه التعاريف تعبر عن وجهة نظر الباحثين كلاً حسب تخصصه، ويُعرف الاستثمار بأنه "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية وآلات إنتاجية جديدة أو تطوير الوسائل المتاحة بغية زيادة الطاقة الإنتاجية ". [1] نرى أن هذا التعريف يقصر الاستثمار على استخدام

1 خليل، الدليمي، وحمدان، "تحديات الاستثمار في العراق". مجلة العلوم القانونية والسياسية, 2021. 10(1): p. 449-478-449-478.

رأس المال في المشاريع الإنتاجية وتحويله من صورة نقدية إلى صورة أخرى تتمثل في المعدات والأليات الجديدة التي تضاف إلى مشروع معين أو تطوير الموارد المتاحة لزيادة القدرات الإنتاجية، كذلك يُعرف على بأنه "تدفق الانفاق على الأصول المعمرة التي تعمل على زيادة القدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل أو خلق منافع للمستهلك في المستقبل". [1]

ويعرف على أنه "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات بهدف إشباع حاجات المجتمع الإقتصادية وزيادة رفاهيته" [2]، كما يُعرف بأنه " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة من الزمن وربطها بأصل أو أكثر من الأصول بغية الحصول على عوائد مالية مستقبلية"، وهناك من ذهب إلى أنه "يتمثل في شراء والحصول على أصول إنتاج سلع وبضائع وخدمات بغية زيادة الثروات إلى حدها الأعلى"، أو أنه أي الاستثمار هو "توجيه المدخرات المتاحة إلى مجالات إنتاجية للعمل على سد حاجة اقتصادية من جهة، وتحقيق هامش من الربح من جهة أخرى ".

وفي رأي الباحث بأن التعاريف أعلاه تعبر عن وجهة نظر اقتصادية وهي تشتمل على عوامل ثلاث تتمثل في التضحية، والأجل، والمخاطرة، فالمستثمر سواء كان شخص طبيعي أم معنوي فردً كان أم شركة سوف يضحي بمبلغ مادي معين لحجم المشروع الاستثماري ونسبة الأصول الاستثمارية فيه, أما الأجل فأن المستثمر سينفق أمواله في مشروع استثماري بغية تحقيق أهداف معينة، وأن هذه الأهداف لن تتحقق في فترة قصيرة كما هو الأمر في المضاربة المالية بل تمتد لمدة زمنية طويلة نسبيا قد تمتد لأشهر أو سنوات كما هو شأن المشاريع الاستثمارية الضخمة, وبالنسبة للمخاطرة فكلما زادت المخاطرة كان هناك هامش (ربح أو خسارة) كبيرة حسب درجة المخاطرة.

2-أهمية الاستثمار: The importance of investment

تبرز أهمية الأستثمار من خلال ارتباط تخطيطه بالكثير من العمليات والانشطة الاقتصادية الاخرى , وتقوم بينه وبين الإنتاج والاستهلاك علاقات متبادلة ومتينة , ويعد الإستثمار صلب التنمية الأقتصادية فهو يضيف إلى الطاقات الأنتاجية المركبة في الإقتصاد القومي , فتنشأ بذلك قاعدة صناعية كفوءة لأحداث الإنطلاق التنموي وأستمرار التقدم الإقتصادي , ويعمل الإستثمار

1 Mahmood, A.S., The Concept of Investment in Iraqi Law (Comparative Study مفهوم): الاستثمار في القانون العراقي (دراسة مقارنة). مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية, 2020. 4(1): p. 196-185.

2 أمين لزعر، م. and محمد، جائحة كوفيد-19 والأمن الدوائي في الدول العربية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2023. 24(1): p. 123-160.

على أحداث تُوظف ومن ثم خلق دخول جديدة وزيادة في الدخل القومي من خلال مضاعف الإستثمار , وذلك في كل حالات الإنفاق الإستثماري وتأثير ذلك في زيادة الدخل، أما في الدول النامية فعلى الرغم من أهمية الاستثمار ودوره الفاعل في تحقيق برامجها التنموية والإجتماعية فأنه في ظل الندرة الحادة التي تواجهها تلك الدول في عنصر رأس المال يلاحظ أن هذا الموضوع لم يعط الأهمية والأهتمام الكافي إذ تتميز معظم الدول النامية ومنها العراق على الرغم من الندرة الحادة لرأس المال بسب الاعتماد على الايراد الريعي (الثروة النفطية) في سوء إستخدام الموارد المالية المتاحة بسب الفساد الاداري والمالي, وتبديد الإيرادات في مشروعات وهمية بدلاً من وضع هذه الإيرادات في مكانها الصحيح بمشاريع في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والفائض من الموازنة بصناديق سيادية. [1]

3- انواع الاستثمار: Types of investment

يتكون الاستثمار من أنواع مختلفة بحسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الإستثمار وسنتطرق إلى تصنيف الإستثمارات وفقاً لاجالها وكالآتي:

أ – استثمارات قصيرة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارت قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزانة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الإستثمارات إلى توافر السيولة النقدية فضلاً عن تحقيق بعض العوائد وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضاً بسهولة تحولها إلى نقدية بشكل سريع.

ب – إستثمارات متوسطة الأجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من السابق إذ تصل إلى خمس سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، أو ان يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

ج – إستثمارات طويلة الأجل: تتجاوز مدة التوظيف الاموال وفقاً لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى خمس عشر سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات وايداع الاموال لدى البنوك، والاكتتاب في اوراق مالية طويلة الاجل كالأسهم، ويكون الغرض الاساس من هذه الإستثمارات زيادة قيمة الأموال ولكن على المدى الطويل.

1 رياض أحمد خلف محمد السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق للمدة من 1990 – 2010 , رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، تكريت, 2013, ص16.

4-محددات الاستثمار: Investment determinants

أن توقعات المستثمرين نحو الارباح المستقبلية تعد الدافع الرئيسي لهم في تحديد أحجام الاستثمارات المختلفة، فإذا كانت توقعاتهم تشير إلى ان الارباح سوف تكون مناسبة لما سيقومون به فأنهم بلا شك سيقدمون على العملية الاستثمارية والعكس من ذلك اذا كانت التوقعات تشير إلى حدوث خسائر، وبشكل عام يمكن الاجماع على عدد من المحددات الرئيسية للعملية الاستثمارية والتي من أبرزها. [1]

أ- الكفاية الحدية لرأس المال: العنصر الاساسي في هذه العملية احتساب صافي العائد ومقارنته مع سعر الفائدة للأموال المقترضة للقيام بالعملية الاستثمارية فإذا كان صافي العائد اكبر من قيمة الفوائد التي ستدفع إلى المؤسسات المالية فأن المستثمر سوف يعمل على انجاز استثماره، في حين أنه سيحجم عن الاستثمار في حال كانت توقعاته تشير إلى ان تكلفة الاموال ستكون اعلى من العوائد، ولكن يبقى الخيار للمستثمر في حال تساوت العوائد مع الفوائد.

ب- النمو السكاني: أن ازدياد عدد السكان لا شك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع حجم الاستثمارات التي من خلالها يطمع المستثمرين أن يحققوا ارباح مناسبة، فضلاً عن أن زيادة عدد السكان يعني أن هناك وفرة في الايدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار ومع أي كمية محددة من راس المال فتزداد انتاجية راس المال.

ت- التقدم التكنولوجي: هناك علاقة بين التقدم التقني والتكنولوجي وأساليب الإنتاج المتطورة والحافز نحو التوسع في الإستثمارات وزيادة حجمها لأن التطور التقني يعكس أساليب متطورة تساهم في إنخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة حجم الإنتاج ومن ثم زيادة الحافز نحو تشجيع الإستثمارات وزيادة الإيرادات المتوقعة من الإستثمار.

ث- معدلات الفائدة: تؤدي معدلات أسعار الفائدة دوراً مهماً في قرارات الاستثمار، إذ تؤثر معدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق على رغبة الافراد في الادخارات. فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول كمدخرات وبالتالي توظيفها في مجالات الاستثمار التي تخدم عملية التطور الاقتصادي والعكس يحصل في حالة انخفاض سعر الفائدة إذ لا يشجع أفراد المجتمع من توجيه الجزء الفائض من دخولهم نحو

1 بو زيان ومصيطفى "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية "بحث منشور , 2015, ص 53- 55.

الجهاز المصرفي، مما يدفعهم بتوجيه الفائض من دخولهم نحو مجالات اخرى تحقق لهم أكبر عائد ممكن الاسهم والسندات. [1]

المبحث الثاني/ معوقات الاستثمار Investment obstacles

اولاً: معوقات وعقبات الاستثمار في مشاريع التنمية المحلية في العراق:

يشمل مفهوم مناخ الاستثمار مجموعة القوانين والسياسات والاجتماعيات التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون أخر وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا رئيسيا في تكوين المناخ الاستثماري ومن أهم تلك العوامل: [2]

1- القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها.

2- السياسات الاقتصادية الكلية.

3- والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي.

4- مدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية.

5- حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

وعلى الرغم من مساعي العراق لتحسين المناخ الاستثماري، لكن مازالت هناك مشاكل وصعوبات عديدة يعاني منها وأهمها الفساد الإداري والمالي.

ثانياً: أهم مراحل معالجة العقبات هو تحديد تلك العقبات وتصنيفها إلى مجموعات مختلفة ويمكن أيجازها كالآتي:

1- العقبات الهيكلية: إذ يعاني العراق من نقص في البنية التحتية من طرق حديثة وموانئ ومطارات وطاقة كهربائية ومياه واتصالات سلكية ولاسلكية.. هذه المتطلبات مهمة للمستثمر المحلي والأجنبي ولاسيما في المناطق الصالحة للاستثمار التجاري والزراعي والاستخراجي.

2- العقبات القانونية: ويمكن تناول بعض العقبات القانونية وكالآتي:

أ- **المناخ** التنظيمي هو وصف طريقة تؤثر بها أنظمة الحكومة وقوانينها على العمل ونشاطه، والتي لها أثر كبير على كفاءة التشغيل والتكلفة، وبالتالي على ربحية المؤسسات

1 حمزة، حسن كريم، (2012)،"مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية"، المجلد 8، الاصدار 23: 49-23,ص24.

2 مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن مجلس رجال الاعمال، بالتعاون مع الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق المستهلك، بغداد 2008 ,ص 10.

وتنافسيتها. في العراق نجد وجود أكثر من قانون واحد ينظم الاستثمارات مما يشتت المستثمر بين أكثر من تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات. [1]

ب- انعدام الاستقرار في التشريعات التي تنظم الأستثمار والتسرع في اصدار العديد منها، دون دراسة وكذلك التداخل فيما بينها، والتأخر في إصدار الأنظمة المطلوبة لتنفيذ الموجود منها مما يولد شعور بعدم الثقة أو الاطمئنان لدى المستثمر على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذي يجعله في قلق وعدم اطمئنان دائم. [2]

ت- ان البيروقراطية: أخذت تنتقل تدريجيا إلى مرافق الهيئة الوطنية للاستثمار نفسها، من خلال علاقتها بباقي المؤسسات العراقية، ومتطلبات قانون الاستثمار العراقي في استحصال موافقة الجهات القطاعية على المشاريع الاستثمارية المقدمة، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هذه المشاريع ستكون منافسة للمشاريع الحكومية المترهلة القائمة حاليا، والتي تمولها في اغلب الاحيان الوزارات العراقية التي يتطلب استحصال موافقتها.

ث- غياب الوضوح في نصوص قانون الاستثمار، وعدم وجود لوائح وانظمة تساعد، على استبيان الغموض، فعلى الرغم من اصدار، نظام الاستثمار رقم (23) لسنة 2009، الا انه لم يفِي باحتياجات توضيح، وتفسير القانون بشكل كامل. [3]

وهنالك مجموعة من القوانين تصل إلى (15) قانونا ونظاما تتصل بالاستثمار ومن أبرزها:[4]

1- قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (32) لسنة 1986 المعدل إذ نصت المادة (6) منه على "يجري بيع وإيجار أموال الدولة غير المنقولة من قبل لجان تشكل بقرار من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة أو من يخوله" وما يتبع ذلك من إجراءات تعرقل تخصيص الأرض للمستثمرين ذلك أن أموال الدولة غير المنقولة سيتم

1 ياسين، أيسر (2010) واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة بغداد، 2010. ص19.

2 الراوي، احمد عمر (2009) الاستثمار الخاص ودوره في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 55. ص 128.

3 محمود، محمد عبد الحميد (2005)، دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية، المؤتمر السنوي الدولي التاسع عشر، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. ص11.

4 نظمي، داليا عمر (2013) بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الاعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد. ص71.

بيعها أو إيجارها بموجب المادة (9) بفقرتها المتعددة من القانون عن طريق المزايدة العلنية وما سيترتب عليها من مزاحمة للمستثمر على الأرض محل الاستثمار.

2- قانون إستثمار المعادن المرقم (91) لسنة 1988 وتعديلاته والذي ينظم الاستثمار في المعادن والموارد الطبيعية.

3- نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994.

4- قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 لتنظيم عمل الشركات العامة والذي أجازت المادة (15) الفقرة (ثالثا) من المشاركة مع الشركات العربية والأجنبية لتنفيذ الأعمال التي تقع ضمن التخصص نفسه.

5- قانون الاستثمار الصناعي رقم (20) لسنة 1998.

6- قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة رقم (3) لسنة 1998 .

7- نظام الاستثمار المالي رقم (5) لسنة 1998.

8- قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.

9- قانون صناعة وتصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007

10- نظام قانون الاستثمار رقم (2) لسنة 2009

ثالثاً: واقع الاستثمار في العراق: The reality of investment in Iraq

واقع الاستثمار في العراق يمثل تحديات وفرصاً متناقضة على الرغم من وجود إمكانيات كبيرة في القطاعات مثل النفط والغاز والبنية التحتية، إلا أن العراق يواجه تحديات عديدة تعيق جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي من بين هذه التحديات: [1]

1- الاضطرابات الأمنية: استمرار الصراعات الداخلية والتهديدات الأمنية يمكن أن تثير قلق المستثمرين وتقلل من الثقة في الاستقرار السياسي والأمني.

2- البيروقراطية: تعقيدات الإجراءات الحكومية والفساد يمكن أن تثني المستثمرين عن الاستثمار في العراق.

3- نقص التمويل: رغم وجود الموارد الطبيعية، فإن العراق يعاني من نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال.

1 تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية. Alhiti, N., ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS, 2021. (special)2.

4- الاستقرار السياسي: تقلبات الوضع السياسي والصراعات القبلية يمكن أن تؤثر سلباً على جاذبية العراق كوجهة استثمارية.

5- نقص البنية التحتية: يحتاج العراق إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتحسين الطرق والموانئ والطاقة والمياه مما يشكل تحدياً إضافياً.

مع ذلك، لا تزال هناك فرص كبيرة في العراق، خاصة في القطاعات النفطية والغازية والبنية التحتية للنهوض بواقع الاستثمار واستدامته.

المبحث الثالث/ الجانب العملي

المطلب الأول: القطاع العام (الحكومي) (Public sector (government)

تحليل الواقع الفعلي لبيانات الموازنة في العراق من 2004-2022

1- **النفقات العامة** تقسم النفقات العامة في الموازنة إلى نفقات جارية (التشغيلية) ونفقات إستثمارية, وكما مبين بالجدول (1).

الجدول (1) إجمالي النفقات العامة بشقيها الجاري والإستثماري للسنوات من 2004 ولغاية2022(مليون دينار عراقي)

السنة	(1) النفقات الجارية في الموازنة	(2) النفقات الإستثمارية في الموازنة	(3) إجمالي النفقات العامة في الموازنة (1+2)	(4) نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة (1÷3)	(5) نسبة النفقات الإستثمارية إلى النفقات العامة (2÷3)
2004	-	-	31,521,428	-	-
2005	-	-	30,831,141	-	-
2006	-	-	37,494,459	-	-
2007	32,719,836	6,588,512	39,308,348	%83.24	%16.76
2008	52,301,181	14,976,015	67,277,196	%77.74	%22.26
2009	45,941,062	9,648,658	55,589,720	%82.64	%17.36
2010	54,580,860	15,553,341	70,134,201	%77.82	%22.18
2011	60,925,553	17,832,112	78,757,665	%77.36	%22.64
2012	75,788,623	29,350,951	105,139,574	%72.08	%27.92
2013	78,746,806	40,380,749	119,127,555	%66.10	%33.90
2014	86,568,374	38,752,700	125,321,074	%69.08	%30.92
2015	53,600,323	27,925,040	81,525,363	%65.75	%34.25

2016	51,173,425	15,894,008	67,067,433	%76.30	%23.70
2017	59,025,654	16,464,461	75,490,115	%78.19	%21.81
2018	67,052,856	13,820,332	80,873,188	%82.91	%17.09
2019	87,300,932	24,422,590	111,723,522	%78.14	%21.86
2020	72,873,537	3,208,905	76,082,442	%95.78	%4.22
2021	89,526,686	13,322,973	102,849,659	%87.05	%12.95
2022	104,941,090	12,018,491	116,959,581	%89.72	%10.28

الجدول إعداد الباحث استناداً إلى بيانات وزارة المالية/ دائرة المحاسبة/قسم التوحيد 2022.

من الجدول (1) يلاحظ بأن النفقات العامة في الموازنة خلال مدة البحث (2004–2022) , في السنوات من 2004 لغاية2006 لم تكن هنالك بيانات تفصيلية للأنفاق التشغيلي والاستثماري، وفي السنوات من2007 لغاية 2022 كان التوجه الحكومي بشكل عام نحو الانفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري وبلغ ذروته في عام 2020 حيث بلغ **(72,873,537)** مليون د. ع. وبنسبة (95.8%) مقابل مبلغ **(3,208,905)** وبنسبة **(4.2%)** وهذا مؤشر سلبي يدل على ان توجه الحكومة توجه نحو الانفاق التشغيلي على حساب الانفاق الاستثماري كما في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1) نسبة الانفاق التشغيلي والاستثماري إلى اجمالي النفقات

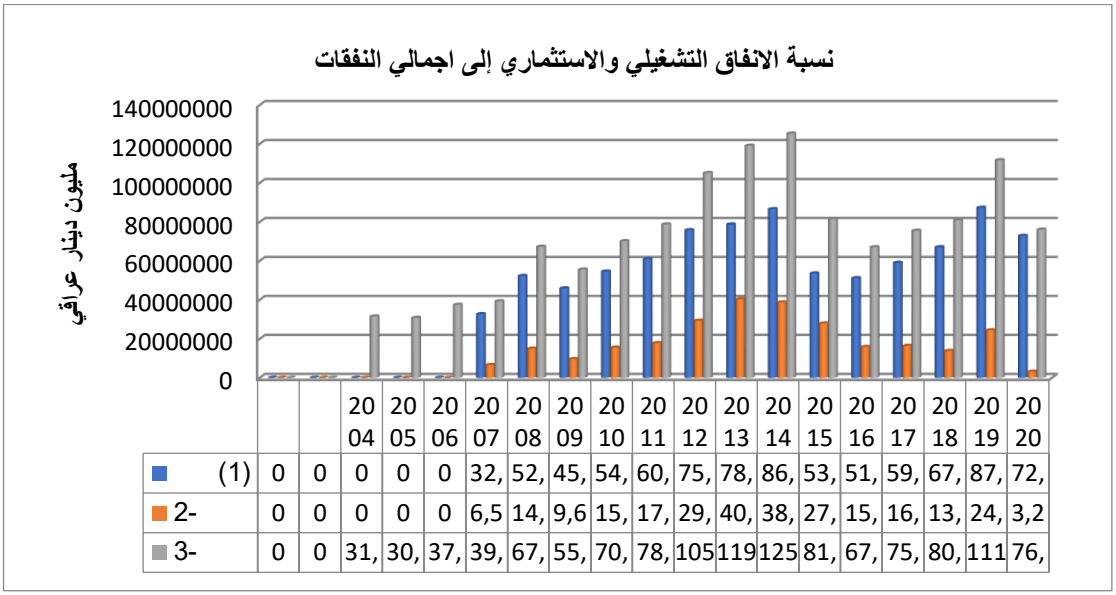

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى بيانات وزارة المالية دائرة المحاسبة 2022

مماسبق يتضح ان التوجه الحكومي يميل إلى الانفاق التشغيلي بدلاً عن الانفاق الاستثمار وهذا مؤشر سلبي يؤكد على عدم وجود رؤية وخطة استراتيجية مدروسة للاستثمار في العراق لذا ينبغي على الحكومة التوجه نحو الانفاق الاستثماري الذي يدر ايرادات إلى خزينة الدولة بهدف استدامة الموارد.

المطلب الثاني: تحليل بيانات القطاع الخاص (private sector) بشقيه الداخلي والخارجي

الجدول (2) يمثل بيانات الاستثمار الاجنبي والداخلي للفترة من 2004 إلى 2022

جدول رقم (2) نسبة استثمارات القطاع الخاص الداخلي والخارجي (المحلي والاجنبي) إلى إجمالي الاستثمار (مليون دينار)

السنة	الاستثمار الاجنبي	الاستثمار الداخلي	اجمالي الاستثمار القطاع الخاص داخلي + خارجي	نسبة الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار في القطاع الخاص	نسبة الاستثمار الداخلي إلى الاستثمار في القطاع الخاص
2004	9090312	15758326	24848638	%57.69	%63.42
2005	14620859	14319460	28940319	%102.10	%49.48
2006	21902126	17648394	39550520	%124.10	%44.62
2007	20637413	49864646	70,502,059	%41.39	%70.73
2008	17282892	36547069	53,829,961	%47.29	%67.89
2009	16136542	33240939	49,377,481	%48.54	%67.32
2010	18797770	100007482	118,805,252	%18.80	%84.18
2011	17847408	62501288	80,348,696	%28.56	%77.79
2012	17214059	55076229	72,290,288	%31.25	%76.19
2013	19051363	31791296	50,842,659	%59.93	%62.53
2014	18459990	49175932	67,635,922	%37.54	%72.71
2015	45197333	115319265	160,516,598	%39.19	%71.84
2016	31019175	117988608	149,007,783	%26.29	%79.18
2017	28968678	156332513	185,301,191	%18.53	%84.37
2018	50494598	162508544	213,003,142	%31.07	%76.29
2019	121133016	148764501	269,897,517	%81.43	%55.12
2020	145150377	114794579	259,944,956	%126.44	%44.16
2021	174070270	92505567	266,575,837	%188.17	%34.70
2022	270561089	114414244	384,975,333	%236.48	%29.72

الجدول أعداد الباحث إستناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي /2022

من الجدول (2) نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي للفترة من 2004 لغاية 2022 بأن هنالك ارتفاع واضح بالاستثمار الاجنبي في القطاع الخاص إذ بلغت في عام (2006) (17648394) وبنسبة (124.1%) وتعود هذه الزيادة إلى الاستثمارات في النفط والغاز التي تم طرحها في حينها وبالإضافة إلى ارتفاع اسعار النفط ومن ثم استمرت بارتفاع طفيف لا يتلاءم مع حجم الامكانيات المالية والموارد البشرية حتى عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ خلال الاعوام 2022،2021على التوالي إذ بلغت

(270561089،174070270) وبنسبة (188.17%، 236.48%) على التوالي. والشكل (2) يمثل الاستثمار الاجنبي والداخلي في العراق.

شكل رقم (2) استثمار القطاع الخاص الداخلي والخارجي في العراق

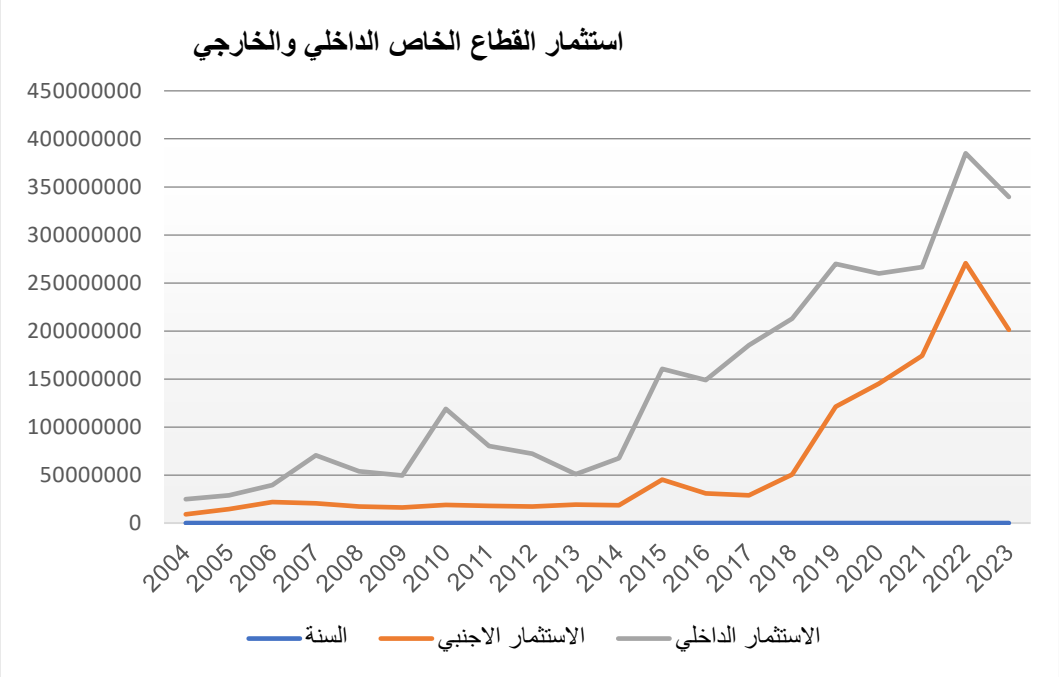

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي

أما بخصوص الإستثمار الداخلي نلاحظ من الجدول (2) والشكل (2) ان هنالك ارتفاع مطرد في الاستثمار الداخلي للفترة من 2004 ولغاية 2018 حيث بلغ ذروته في عام 2018 (162508544) وبنسبة (76.29%) ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً من عام 2019 ولغاية عام 2022 حيث بلغت في عام 2022(114414244) وبنسبة (29.72%). والشكل (3) يوضح المخطط البياني لإجمالي إستثمار القطاع الخاص ولنفس الفترة أعلاه.

الشكل (3) المخطط البياني لأجمالي استثمار القطاع الخاص

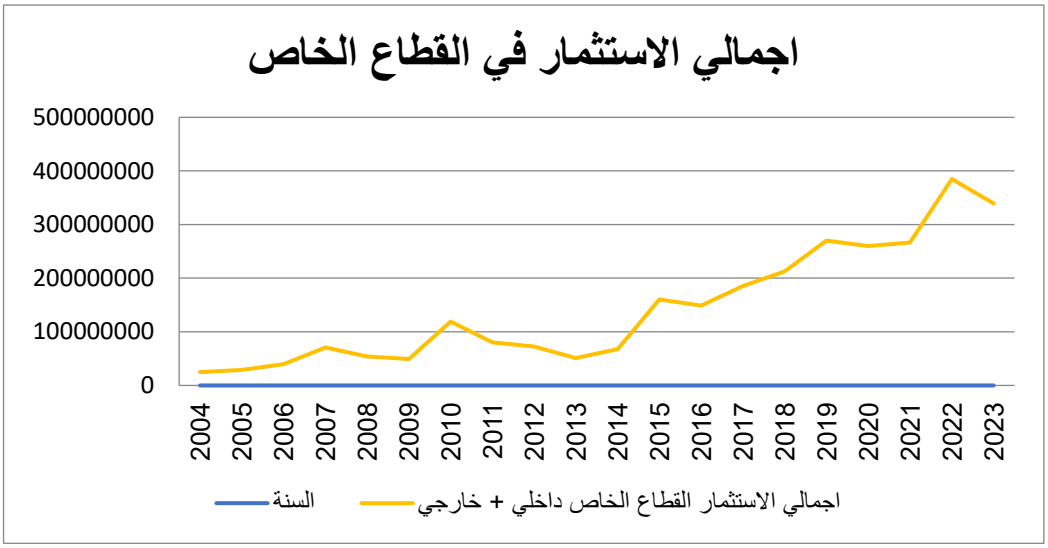

المصدر: اعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي

من خلال الاطلاع على نتائج البيانات اعلاه يتضح غياب الرؤية الاستثمارية لدى الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة فضلاً عن الاستثمارات في القطاع الخاص، حيث يتبين عدم وجود دراسات جدوى حقيقية لتوجيه الانفاق نحو الاستثمار الحقيقي الذي يسهم في تحقيق ايرادات إلى الخزينة العامة للدولة وبالتالي رفع الناتج المحلي ودخل الفرد الاقتصادي وانما كان الاستثمار موجه نحو استثمارات استهلاكية كألاستثمار في انشاء مراكز تسوق التي بدورها تسهم في تشجيع الاستيراد على حساب المنتج المحلي وبالتالي زيادة العاطلين عن العمل والذي كان من المفترض استهداف الاستثمارات التي تنهض بواقع الدولة كـ(الاستثمار في القطاع الصناعي, القطاع الزراعي, القطاع السياحي) لما له من اثر كبير في زيادة ايرادات الخزينة العامة للدولة وتشغيل الايدي العاملة فضلا عن الاستثمار في الصناديق السيادية باعتبارها استثمار مستدام للأجيال القادمة.

المطلب الثالث: المعالجات والحلول المقترحة:

هناك عدة حلول مقترحة لزيادة الاستثمار في العراق وتعزيز بيئة الأعمال ومن بين هذه الحلول:

1- تعزيز الاستقرار السياسي: يجب على الحكومة العراقية العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، وذلك من خلال تعزيز الحوار السياسي وتعزيز الجهود الأمنية للحد من الصراعات الداخلية والتهديدات الأمنية الطاردة للاستثمار الاجنبي.

2- مكافحة الفساد: يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في القطاع الحكومي والأعمال التجارية، مما يساهم في تحسين ثقة المستثمرين (الداخليين والخارجيين).

3- تحسين بيئة الأعمال: ينبغي على الحكومة تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد، بالإضافة إلى توفير الحماية القانونية وضمان حقوق الملكية للمستثمرين.

4- تعزيز البنية التحتية: يجب على الحكومة العراقية فتح الاستثمار في تطوير البنية التحتية لتحسين الطرق والموانئ والطاقة والمياه، وذلك لتوفير بيئة أكثر جاذبية للأعمال.

5- التنويع: ينبغي على العراق التحرك بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل، والعمل على تنويع الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة.

6- تعزيز التعليم والتدريب: يجب على الحكومة الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتطوير مهارات العمالة المحلية وتوفير القوى العاملة المؤهلة التي تلبي احتياجات سوق العمل وتعزز قدرة البلاد على استقطاب الاستثمارات.

هذه بعض الحلول المقترحة التي يمكن اعتبارها لزيادة الاستثمار في العراق. وان تنفيذ هذه الإجراءات بشكل فعال يمكن أن يساهم في تحسين الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات:Conclusions

1- ان التوجه الحكومي يميل إلى الانفاق التشغيلي بدلاً عن الانفاق الاستثمار وهذا مؤشر سلبي يؤكد على عدم وجود رؤية وخطة استراتيجية مدروسة للاستثمار في العراق لذا ينبغي على الحكومة التوجه نحو الانفاق الاستثماري الذي يدر ايرادات إلى خزينة الدولة بهدف استدامة الموارد.

2- أن النفقات العامة في الموازنة خلال السنوات من 2004 لغاية2006 لم تكن هنالك بيانات تفصيلية للأنفاق التشغيلي والاستثماري، وبدء الاهتمام بتفصيل البيانات في السنوات من2007 فصاعداً.

3- هنالك ارتفاع واضح بالاستثمار الاجنبي في القطاع الخاص إذ بلغت في عام (2006) (17648394) وبنسبة (124.1%) وتعود هذه الزيادة إلى الاستثمارات في النفط والغاز التي تم طرحها في حينها.

4- هنالك ارتفاع مطرد في الاستثمار الداخلي للفترة من 2004 ولغاية 2018 حيث بلغ ذروته في عام 2018 (162508544) وبنسبة (76.29%).

5- يتضح غياب الرؤية الاستثمارية لدى الحكومات المتعاقبة خلال فترة الدراسة فضلاً عن الاستثمارات في القطاع الخاص.

6- عدم وجود دراسات جدوى حقيقية لتوجيه الانفاق نحو الاستثمار الحقيقي الذي يسهم في تحقيق ايرادات إلى الخزينة العامة للدولة وبالتالي رفع الناتج المحلي ودخل الفرد الاقتصادي.

7- ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق من أهم المحددات للإستثمار في العراق.

ثانياً: التوصيات:Recommendations

1- ضرورة توجه الحكومة إلى زيادة الانفاق الاستثماري الذي يدر ايرادات إلى خزينة الدولة بهدف استدامة الموارد.

2- ينبغي على الحكومة دعم وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمار الحقيقي (المحفز) من خلا وضع خطة أستراتيجية ورؤية واضحة للتنفيذ.

3- إعادة النظر في الإمكانات المادية والبشرية في العراق وتوظيفها في البرامج التنموية والاستثمارية المخطط لها بشكل دقيق.

4- إدخال القطاع العام في العراق بالمشاركة الفعلية مع القطاع الخاص من خلال البرامج والتعاقدات الإستثمارية، سيما وأن هنالك الكثير من القوانين أشارت إلى استثمار أموال القطاع العام لغرض تحقيق أهدافه.

5- تعديل النصوص التشريعية الخاصة بقوانين الاستثمار في العراق، التي لا تنسجم مع الواقع الحالي بوجود فرص إستثمارية غير محدودة للإستثمار وبما يشجع على الإستثمار بعيداً عن الروتين وإيجاد حالة من الارتياح وعدم نفور المستمرين.

6- الحفاظ على الثروات الطبيعية وعدم إهدارها واستدامتها لإيصالها للأجيال القادمة.

المصادر والمراجع

1- Mahmood, A.S., The Concept of Investment in Iraqi Law (Comparative Study): مفهوم الاستثمار في القانون العراقي (دراسة مقارنة). مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية, 2020. 4(1).

2- أمين لزعر، م. and محمد، جائحة كوفيد-19 والأمن الدوائي في الدول العربية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, 2023. 24(1).

3- بو زيان ومصيطفى"أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية "بحث منشور , 2015.

4- تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية. Alhiti, N., ENTERPRENEURSHIP JOURNAL FOR FINANCE AND BUSINESS, 2(special)(2021).

5- حمزة، حسن كريم، (2012)،"مناخ الاستثمار في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية"، المجلد 8، الاصدار 23.

6- خليل، الدليمي، وحمدان، "تحديات الاستثمار في العراق". مجلة العلوم القانونية والسياسية, 10(1).2021.

7- الراوي، احمد عمر (2009) الاستثمار الخاص ودوره في عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 55.

8- رياض أحمد خلف محمد السبعاوي، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تطور حجم الاستثمار في العراق للمدة من 1990 – 2010 , رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، تكريت ,2013.

9- محمود، محمد عبد الحميد (2005)، دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية، المؤتمر السنوي الدولي التاسع عشر، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

10- مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن مجلس رجال الاعمال، بالتعاون مع الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق المستهلك، بغداد 2008.

11- نظمي، داليا عمر (2013) بيئة الاستثمار الملائمة لقطاع الاعمال ومتطلبات دعم النشاط الخاص في العراق، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد..

12- ياسين، أيسر (2010) واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة بغداد، 2010. ص19.

الجانب العملي:

1- بيانات وزارة المالية /دائرة المحاسبة /2022

2- بيانات البنك المركزي / دائرة الاحصاء /2022